

## مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح، يحيل فيها نص بيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن المركز القانوني للمعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الثانية)

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن المركز القانوني للمعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الثانية).

وسأغدو ممتناً فيما لو تكرمتم بالإيعاز بإصدار نص هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(التوقيع): ليونيد سكوتنيكوف

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى

مؤتمر نزع السلاح

البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن المركز  
القانوني للمعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات  
المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية  
الاستراتيجية والحد منها

صدق الاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠٠٠ على المعاهدة المبرمة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الثانية)، وعلى مذكرات التفاهم الذي تم التوصل إليه في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فيما يتعلق بمعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. وقد كان هناك تفاهم مشترك مع الجانب الأمريكي بأن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية خطوات مماثلة. وكان من شأن هذا، إن تحقق، تنفيذ الاتفاقات البالغة الأهمية المشار إليها والمتصلة بالأسلحة الهجومية والدفاعية الاستراتيجية للجانبين معاً.

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن التصديق على معاهدة ستارت الثانية وعلى مذكرات تفاهم نيويورك. وعلاوة على ذلك، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، إلى الانسحاب من معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، مما تسبب في فقدان صلاحية هذا الصك القانوني الدولي، الذي كان بمثابة حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي على مدى ثلاثة عقود. ومع أخذ الإجراءات المذكورة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتبار، واستناداً إلى أحكام القانون الاتحادي بشأن التصديق على معاهدة ستارت الثانية، يلاحظ الاتحاد الروسي انتفاء كافة الشروط المتعلقة بإنفاذ معاهدة ستارت الثانية، ويعتبر أنه لم يعد خاضعاً لأية التزامات بموجب القانون الدولي المعني تجعله يمتنع عن إتيان أفعال من شأنها أن تجرد المعاهدة من موضوعها وهدفها.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

— — — — —